Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 3, 2026, 8579

Deanship of Scientific Research

Jerusalem Municipal Council 1930-1945 (Filastin newspaper as a source)

Salih Ali Alshora*

Department of History and Civilization, College of Arts and Sciences. The World Islamic Sciences and Education University

Received: 30/7/2024
Revised: 29/8/2024
Accepted: 15/10/2024
Published online: 1/10/2025

* *Corresponding author:*
Alshora_salih1971@yahoo.com

Citation: Alshora, S. A. (2025). Jerusalem Municipal Council 1930-1945 (Filastin newspaper as a source). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(3), 8579.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.8579

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study highlights the role of *Filastin* newspaper in covering the Jerusalem Municipal Council, focusing on the internal conflicts within the council.

Methods: The study used historical research methods, tracking the newspaper's reports on the council within the context of the evolving and accelerating historical events.

Results: The findings show that *Filastin* emphasized the Arab stance on managing Jerusalem's municipal affairs, opposing British and Jewish attempts to alter the city's demographic reality.

Conclusions: The study aimed to shed light on how *Filastin* addressed the Jerusalem Municipal Council and its key positions from 1930 to 1945. It influenced locals to participate in elections to prevent these roles from shifting to Jewish hands and explored the newspaper's role in siding with different factions, both between Arabs and Jews and among Arabs themselves. It also examined the political leanings of the newspaper as reflected in its coverage of the council's affairs.

Keywords: Palestine newspaper; Jerusalem Municipality; Municipal Council; Nashashibi and Husseini; British mandate

مجلس بلدي القدس 1930- 1945 (صحيفة فلسطين مصدرًا)

صالح علي الشوره*

قسم التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: إبراز دور صحيفة فلسطين في معالجة خبر مجلس بلدي القدس. فتبحث في الخلافات بين مكونات المجلس.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على رصد المادة وتحليلها وتطور الوقائع التاريخية، لذا تتبعت الصحيفة أخبار المجلس البلدي في سياق التصاعد التاريخي للأحداث وتحولاتها المتسارعة.

النتائج: أظهرت النتائج أن صحيفة فلسطين أبرزت الموقف المسؤول تجاه الحقوق العربية في إدارة شأن المجلس البلدي في القدس ووقفت في وجه المحاولات البريطانية واليهودية الداعية إلى تغيير الواقع الديمغرافي في المدينة.

الخلاصة: هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على كيفية تناول صحيفة فلسطين لمجلس بلدية القدس وجهازها الإداري المتمثل في الوظائف الأولى بين عامي 1930 و 1945. وأثرها في توجيه أهالي القدس للمشاركة في انتخابات المجلس البلدي للحيلولة دون انتقال تلك الوظائف إلى اليهود. كما وبحثت الدراسة في دور الصحيفة في تغليب طرف على آخر سواء كان بين العرب واليهود أو حتى بين العرب أنفسهم. وتنظر أيضًا في توجهات الصحيفة السياسية والتي ظهرت من خلال معالجاتها لشؤون المجلس البلدي.

الكلمات الدالة: صحيفة فلسطين، بلدية القدس، المجلس البلدي، النشاشيبي والحسيني، الانتداب البريطاني.

المقدمة:

سعت حكومة الانتداب البريطاني للتدخل في شؤون المجلس البلدي، فتلاعبت بنسبة عدد أعضاء المجلس لتصل إلى مآربها. وقد تمكنت صحيفة فلسطين من رصد الثابت والمتغير فيما يتعلق بمنصب الرئيس ونائبه. فقد بدأت المطالبات اليهودية ضعيفة خجلة ترتكز طموحاتها في السيطرة على منصب نائب رئيس المجلس، ثم تدرجت في مطالباتها ليصبح منصب رئيس المجلس البلدي هو الهدف المطلوب. وقد رصدت الصحيفة، دون قصد منها في بعض الأوقات، التطور في المطالبات اليهودية تلك. ثم نشرت رأيها في المنافسات الحادة على رئاسة المجلس بين العرب واليهود وبين مكونات المقاومة الفلسطينية التي مثلها المجلسيون بزعامة الحاج أمين الحسيني والمعارضة بزعامة راغب النشاشيبي. وقد انحازت إلى جانب المعارضة إلا أنها سرعان ما غيرت في صياغة أخبارها عندما أدركت بأن رئاسة بلدية القدس لها أبعاد أكبر من تقييدها في الخلاف بين الأسر المقدسية. أما بالنسبة إلى **أسئلة الدراسة** فإنها انحصرت في سؤالين هما: هل تمكنت الصحيفة من حصر أخبار المجلس البلدي في الفترة المعنية؟ أما السؤال الثاني فهو: هل كانت منصفة في إيراد الخبر والمعالجة؟

وقد حصر العنوان في هذه الفترة (1930- 1945) **كحد زماني** للدراسة بسبب أن الأعداد التي صدرت عن الصحيفة قبل سنة 1930 لم تناقش المسألة المبحوثة. وأن سنة 1945 مثّلت السنة التي أوقفت فيها حكومة الانتداب البريطاني في القدس، العمل بقانون المجلس البلدي، وقامت بتأليف مجلس مكون من رئيس وخمسة أعضاء كانوا جميعهم من الموظفين الإنجليز. وقد استمر هذا الوضع قائماً حتى نهاية عهد الانتداب البريطاني لفلسطين.

مقدمات التأسيس وخبر منصب نائب الرئيس:

تأسس أول مجلس بلدي منظم للقدس إبان الحكم العثماني سنة 1863 بقرار خاص، من الحكومة في العاصمة العثمانية مباشرة (أربعة أعضاء عرب وعضو واحد يهودي). إلا المجلس لم ينعقد رسميًا إلا مع صدور قانون البلديات سنة1877 (الحلبي، أسامة، 1993 ص8). ووفقاً لذلك سمح لدافعي الضرائب من الأهالي في المدينة بالترشح للانتخابات، (Hudson, 19899, P.239).

صدر قانون إدارة الولايات العمومية الذي تضمن تشكيل مجالس بلدية، ثم صدر قانون نظام البلديات العام عام 1877 وبناء عليه تشكل العديد من المجالس البلدية ومنها القدس. (صبري، بهجت، 1982، ص59). وقد توالى على رئاسة مجلس بلدية القدس ما بين عامي 1863 – 1914 ستة عشر رئيسًا كان أولهم عبد الرحمن باشا الدجاني وآخرهم حسين سليم أفندي (العارف، عارف، المفصل، 1999ص218).

قامت سلطات الاحتلال البريطاني، بإقالة المجلس البلدي سنة 1918، وعينت لجنة جديدة من ستة أعضاء اثنان لكل طائفة (مسلمين، نصارى، ويهود) وظل أمر رئاسة المجلس بيد حاكم المدينة. وقد درجت العادة أن يكون الرئيس مسلمًا(Sherman, 1997, P.78-81)

أعيد تشكيل لجنة البلدية، عندما حلت الإدارة المدنية في 1 تموز 1920. فعين الانتداب البريطاني مجلساً استشارياً لإدارة شؤون البلدية يتكون من عشرين عضواً منهم كان أغلبهم من الموظفين البريطانيين (جريس، سمير، 1981 ص26، أبو عرفة عبد الرحمن، 1985، ص37.). وقد استبدل هذا المجلس لاحقًا بمجلس آخر برئاسة عربية، على أن يكون نصفه من العرب ونصفه الآخر من اليهود(أبو عرفة، عبد الرحمن، 1985، ص37). ظل الوضع قائماً كما هو حتى بدّلت الأدارة الحاكمة التشكيلة من جديد. حيث زادت عدد الأعضاء العرب في المجلس من المسلمين والمسيحيين فأصبحوا ثمانية بينما تحدد عدد اليهود بأربعة(**Hadawi, 1971 P.234**). ومن هنا بدأت مناورات اليهود للسيطرة على وظيفة نائب الرئيس، وبدأ يظهر خبرها في الصحيفة المعنية. فقد ورد بأن الأعضاء اليهود والعرب استقبلوا الجنرال (السيد دوبجن **Mr. Dobgen**) بحفاوة وهو أحد قادة الجيش البريطاني، وانتقدت الصحيفة هذا التحرك السريع غير الضروري لاستقبال أحد الانجليز مقارنة بمسألة مهمة وهي نيابة رئاسة البلدية، فقامت الصحيفة بالتعريض بالأعضاء فقالت: إنه كان على الرئيس أن يبحث بعد استقبال الجنرال المذكور في مسألة تعيين نائب رئيس البلدية بدلًا منه أثناء غيابه (صحيفة فلسطين، 23 أذار 1930 ص3).

اتخذت مسألة تعيين نائب للرئيس منحى سياسيًا كبيرًا تجاوز مهام الوظيفة ذاتها إلى ما هو أكبر، حيث امتدت في شأن الواقع الديمغرافي للفئات الثلاث في القدس، وأصبح ينظر له بعين الحذر، إذ ارتبط بقوة الفئة التي ستحيز تلك الوظيفة. ثم إنها عبرت عن التسلل اليهودي شيئًا فشيئًا للسيطرة على هذا المنصب. وقد ربطت الوظيفة بنسبة عدد أعضاء الفئة التي ستمثلها ووجودها الفعلي في المدينة. وقد مثلت العتبة الأخيرة قبيل السيطرة على منصب الرئيس نفسه.

احتج اليهود سنة 1930 على سياسة الإدارة البريطانية المتعلقة بعدد الأعضاء في المجلس البلدي في القدس، فقاموا بتقديم استقالاتهم من المجلس وذلك رفضًا لقرار الحكومة التي سمحت ليعقوب فراج أن يكون نائباً للرئيس العربي حينما يكون غائبًا. وقد أحدثت تلك الحادثة بلبلة حسب " صحيفة مرآة الشرق" في المجتمعات اليهودية والعربية(صحيفة مرآة الشرق، ع688، 29 آذار 1930). وهذا ما حاولت الصحيفة ابرازه في حينها. حيث كتبت بأن الأعضاء اليهود الأربعة في بلدية القدس وهم (حاييم سلومون، وإسحاق الياشار، وبن زفي، والياهو شماع) قدموا استقالة جماعية احتجاجا منهم على تصديق الحكومة على تعيين السيد يعقوب فراج نائبا للرئيس مدة غياب النشاشيبي بعد أن أخفقوا في محاولة حمل الحكومة على منع سفر الرئيس سعادة راغب بك النشاشيبي مع الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن(صحيفة فلسطين، 29 أذار 1930 ص3). ويظهر هنا بأن اليهود كانوا يتدخلون حتى في الشؤون الشخصية لأعضاء البلدية متحججين بأن المنصب البلدي يحتّم على صاحبه أن لا يتصرف في الشؤون السياسية كيفما أراد، فالرئيس

باعتبار رهن وظيفته. وتحت عنوان (إما السيطرة وإما الاستقالة!) أوردت الصحيفة أن اليهود الأربعة بذلوا جهدًا كبيرًا ليكون أحدهم نائبًا للرئيس أثناء غياب النشاشيبي. إلا أن حكومة الانتداب رفضت هذا الطلب. ويعتقد كاتب المقال أن الرفض انطوى على تقدير الحكومة لشعور العرب في هذا الموضع وإدراكها للضرر الذي سينجم عن جرح شعورهم. وطرح اليهود الفكرة بطريقة مختلفة وهي أن يكون للرئيس نائبان أحدهم يعقوب فراج العربي، ويكون معه اليهودي الخواجة حاييم سالمون، وقد قابلوا المندوب السامي لإقناعه بالفكرة غير أنه رفض الاقتراح. وكانت حجة اليهود أنهم يمثلون العدد الأكبر بعد المسلمين في القدس وليس المسيحيين الذين يمثلهم السيد يعقوب فراج. وتعلّق الصحيفة على هذه النقطة قائلة" نسى اليهود إن فراج لا يمثل المسيحيين فقط بل العرب من المسلمين والمسيحيين. ثم إنه، أي فرّاج، هو أكبر الأعضاء سنًا وأكثرهم خبرة. ولكن اليهود لم يقتنعوا بالأسباب التي أبدتها الحكومة فقاموا بعد اجتماع سالمون بالمندوب السامي ورفضه الاقتراح بتقديم استقالتهم(صحيفة فلسطين، 30 أذار 1930 ص1.) وقد تناولت الصحيفة تلك الخطوة التي اتخذها اليهود بالقول: إن هذا الأمر يقصد به التحرش بالعرب وتحدي الحكومة، ويغلبونها على أمرها. وتساءلت في نهاية المقال بالقول: ولا ندري ما الخطوة القادمة لليهود بعد هذه الخطوة الطائشة: فهل تراهم يكتفون بالصراخ والعويل؟ أم تراهم يقنعون بالسب والشتم؟ أم تراهم يقنعون بأن تبقى بلدية القدس بغير أعضاء من اليهود؟ أم سيسيرون بالعنف الذي عُرف عنهم من خلال المظاهرات الاحتجاجية، ترفع فيها الأعلام الصهيونية، ثم يمتنعون عن دفع الضريبة للبلدية ثم الدعوة إلى الثورة الغاشمة على حكومة البلاد؟ وعلى الأكيد إن خطوة الاستقالة إنما جاءت بدعوة من أحزاب وجمعيات اليهود تحديًا لشعور العرب والحكومة(صحيفة فلسطين، 30 أذار 1930 ص1.)! وفي مقال متأخر ادعت الصحيفة بأن وجود فراج في المجلس بصفته نائبًا للرئيس هو ثابت، كما ورد في الصحيفة، لا يتغير كما هو ثابت وجود راغب بك النشاشيبي كرئيس للمجلس، ولن يتغير مهما حاول اليهود التلاعب في هذا الموضوع(صحيفة فلسطين، 22 أيلول 1934 ص1).

لم ترُق خطوة استقالة الأعضاء اليهود للإدارة البريطانية، كما لم ترُق لليهود موافقة الإدارة البريطانية السهلة على تلك الاستقالة. فقد ركزت الصحيفة على الإجراءات التي اتخذها اليهود في هذا الجانب فعلمت بأن المندوب السامي قابل وفدا من المجلس الملّي اليهودي الذي بسط بدوره لفخامته الأسباب التي دفعت الأعضاء اليهود في المجلس إلى الاستقالة، ومن هنا أبدى الوفد عتبه على الحكومة أنها لم تراجعهم بالاستقالة ولم تكلف نفسها بالسؤال عن الأسباب وكأنها راضية عن عدم وجود أعضاء يهود في المجلس وهم أكثرية، كما ادعى الوفد، وهو الأمر الذي جعلهم يفكرون بحلول أهمها هو: تشكيل بلدية يهودية مستقلة في القدس(صحيفة فلسطين، 28 أيلول 1930 ص1). وقد نقلت الصحيفة حال اليهود المطمئن: لأن الحكومة ستسن قانونًا بلديًا جديدًا سيهدّي خواطر الكثير من اليهود، فمتى صدر القانون سهّل على اليهود الدفاع عن حقوقهم والحصول على المطالب التي يعرضونها. وأنه نصحهم بالعودة عن الاستقالة ورفع ما لديهم من شكاوى إلى الحكومة. فأجاب اليهود أنهم مستعدون للعودة شرط أن تنظر الحكومة في أسباب الاستقالة. وإنهم سيقدمون الاقتراحات في التعديلات والإصلاحات الضرورية، وقد وافق على طلبهم خاصة وأن الحكومة تنظر في كل الاقتراحات التي تقدم لها كما قال(صحيفة فلسطين، 28 أيلول 1930 ص1).

لم تّدخر الصحيفة جهدًا في مهاجمة قرار استقالة اليهود. وزعمت أنه اتخذ للضغط على الحكومة وإجبارها على مهادنة اليهود. فتحت عنوان "بلدية القدس دليل على كفاءة الوطنيين" ورد بأن الأرض لم تتزلزل، ولم تتساقط السماء كسفًا بعد استقالة الأعضاء اليهود من البلدية بل صار كل شيء على ما يرام، ولهؤلاء أن يرجعوا إلى البلدية ولكن بعد انتخاب جديد، لأن المجلس ليس طائفيًا بل هو "مجلس القدس" على اختلاف طوائفها لا فرق في ذلك بين المسلمين والمسيحيين واليهود، بل إن المصلحة العامة مفضلة في هذا المجلس على كل شيء(صحيفة فلسطين، 4 كانون الثاني 1931 ص2).

ظلت الجاليات اليهودية تسعى للسيطرة على مجلس بلدي القدس وأن يكون لها صوتًا مؤثرًا في المجلس يتمثل بمنصب نائب الرئيس وهو الأمر الذي يضمن لهم اعترافًا وجوديًا، وإن كان صوريًا، ويؤكد حقوق اليهود في حكم وإدارة المدينة. فركّزوا على ذلك المنصب لأنه باعتقادهم يجعل منهم فئة ذات وضع اجتماعي وسياسي مميز، ينافس الفئتين الأخريين المسلمة والمسيحية لذا حاولوا توسيع مطالبتهم بحقوقهم الضائعة كما كانوا يدعون. فأعلنوا تحت عنوان "اليهود وتأليف بلدية يهودية في القدس": أن المجلس الملّي اليهودي قرر بالإجماع " بأن يطالب اليهود بتوزيع الحكم البلدي في القدس على بلديتين لكل واحدة حدودها لتأمين بعض حقوق الشعب اليهودي في الحكم البلدي"(صحيفة فلسطين، 26 أيار 1932 ص5). وكان اليهود يعلمون بأن مثل هذه المطالبات تضغط على الإدارة البريطانية في القدس، لذا أرادوا أن يدفعوها باتجاه اتخاذ خطوة متقدمة في مسألة نيابة رئاسة المجلس البلدي.

أبدت الصحيفة وعيًا متقدمًا في مسألة الوجود العربي في بلدية القدس. فركزت اهتمامها على المجلس البلدي للمدينة، فشجعت المواطنين المقدسيين من المسلمين والمسيحيين خاصة الذين يدفعون الضرائب؛ على تسجيل أسمائهم وتثبيتها كمواطنين في القدس يحق لهم الانتخاب. وهاجمت العجز والكسل وقلة الاهتمام التي يمارسها العرب تجاه تلك المسألة المهمة على رأي الصحيفة. وحذرت بأن التهاون والتفريط بهذه الجزئية سيمكن اليهود من السيطرة على المجلس وحينها لن ينفع الندم. وقد أظهرت هذا الشيء قائلة: "يسعى اليهود للسيطرة على المدينة المقدسة، ويحاولون أن يشكلوا أكثرية في مجلس بلدية القدس، لأنهم حسب ما يدعون هم العدد الأكثر في القدس، مع أن العرب أكثر منهم ولكن هذه سياسة اليهود الغاشمة. ويجري الآن تسجيل دافعي الضرائب لغاية انتخاب مجلس بلدي، فبينما اليهود يعملون بكل نشاط ترى المسلمين والمسيحيين غير مهتمين، مع أن هذا الوقت هو المناسب لإظهار قوة العرب وإثبات أن القدس عاصمة البلاد، وأكثريتها من العرب. فلا بد للعرب أن يدحضوا ادعاء اليهود بأحقيتهم ببلدية

القدس(صحيفة فلسطين، 28 نيسان 1934 ص2). وتابعت قائلة: "ولا بد أن يسجل العرب أسماءهم كدافعي ضرائب حتى يتمكنوا من السيطرة على المجلس البلدي. فنأمل أن يكون هناك اهتمام صحيح وشعور أكيد وإحساس بالمسؤولية للقضاء على آمال شعب مشرد وقد طرد من جميع البلدان ويأتي إلى فلسطين بفضل الحراب البريطانية ليؤسس وطنًا قوميًا في بلاد عربية ينظر إليها العالمان الإسلامي والمسيحي بإجلال واحترام"(صحيفة فلسطين، 28 نيسان 1934 ص2). لم يقتصر تحريض الصحيفة على مقال هنا أو رأي هناك، بل أصبح ديدن الصحيفة هو التذكير بأهمية التسجيل لغاية الانتخاب. فاستمرت في نشر المقالات المختصة التي تحارب محاولات اليهود للسيطرة على المجلس، وظلت تحذّر من التراخي في هذا الشأن. فدفعت بكل قوة باتجاه الحث على التسجيل في لجان انتخابات البلدية قبل فوات الفرصة حفظًا للحقوق العربية في المدينة كما أكدت(صحيفة فلسطين، 12 أيار 1934 ص4).

استمرت الصحيفة بدفع المواطنين وحثّهم على تسجيل أسمائهم حتى انتهت العملية الانتخابية بشكل نهائي. فجاءت النتائج كما أعلنتها الحكومة ورصدتها الصحيفة كالآتي: أن عدد أصوات المسلمين المسجلة 2478 وأصوات المسيحيين 1505 وأصوات اليهود 2881. ويزعم اليهود أن لديهم 800 طلب لم تستطع اللجنة النظر فيها خلال المدة المعينة. وقد اشتكى اليهود من أصوات المستحقين في الأوقاف الذرية وأنه لا يجوز أن يسمح لهم بالانتخاب هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن اليهود قدموا أسماء الذين يحق لهم الانتخاب دون أن يثبتوا أنهم يحملون الجنسية الفلسطينية(صحيفة فلسطين، 26 أيار 1934 ص4). وقد خلصت الصحيفة إلى نتيجة مفادها: بأن جميع هذه الخدع التي يقوم بها اليهود تشير إلى أنهم يسعون للسيطرة على المناصب الأولى في بلدية القدس بأي شكل من الأشكال(صحيفة فلسطين، 26 أيار 1934 ص4). ولعبت الصحيفة دورًا في التأثير على المسيحيين من خلال حثهم على الاحتجاج لدى السلطات الحاكمة للاعتراض على عدد الأعضاء المسيحيين في المجلس، وأنهم يستحقون زيادة في العضوية لأن لهم وجودا وفاعلية في القدس. وقد لاقى هذا التشجيع صدى لدى المسيحيين الذين احتجوا على الإجحاف بحقهم في عدد الأعضاء التابعين في المجلس البلدي. فقام أحد أعضاء المجلس من المسيحيين وهو السيد (نخلة كتن) بتوزيع ما يقارب 550 بطاقة للاجتماع للنظر في الموضوع، ولكن لم يلبِ الدعوة إلا نحو ثلاثين مدعوًا (صحيفة فلسطين، 25 آب 1934 ص5).

ظلت مسألة رئاسة بلدية القدس ونيابة الرئيس ماثلة في ذهنية الإدارة البريطانية في فلسطين وكانوا يرون بأنها انعكاس لإدارة القدس بل إدارة فلسطين برمتها. فإذا ما تمكنوا من ضبط شؤون المجلس فإنهم بالضرورة سيتمكنون من ضبط الإدارة في عامة البلاد. وهو الأمر الذي شجع أحد أعضاء حزب العمال في مجلس النواب البريطاني بالمطالبة بأن يكون اثنان من الرعايا البريطانيين من أعضاء بلدية القدس الذين يختارون بالتعيين. إلا أن وزير المستعمرات في ذلك الحين رفض هذا الطلب وقال إن المندوب السامي أدرى بحاجة البلاد من أي رجل في انجلترا(صحيفة فلسطين، 12 أيار 1934 ص4).

خبر الخلاف بين المجلسية والمعارضة على رئاسة البلدية:

لم تتوقف مسألة الخلاف على منصب رئاسة بلدية القدس ونيابة الرئيس على العرب واليهود فقط بل تسربت إلى خط المقاومة الفلسطيني حين ثار النزاع بين الأسر المتنفذة فيها. وقد عملت الإدارة البريطانية منذ سيطرتها على للمدينة، على تأجيج الصراع بين تلك الأسر مستغلة الخلافات بينها. (محافظة، علي، 1981، ص 24.).

تمحور الخلاف حول القطبين الرئيسين في الصراع العائلي المقدسي: الحسينية والتي عرفت بالمجلسية (نسبة إلى المجلس الإسلامي الأعلى، والثاني تمثل في النشاشيبية التي حملت اسم المعارضة أي معارضة المجلسية (دروزة، محمد عزة، 1959، ص56.). ولن ندخل هنا في نشأة الخلاف بين تلك الأسر ونهايته فهو موضوع شائك وطويل وليس له علاقة مباشرة بفكرة البحث ولكن ما يهمنا هو الخلاف على منصب رئيس البلدية والذي أبرزته الصحيفة المعنية.

بينما كانت الطائفة اليهودية تنظم نفسها، في شبه دولة، لها جيش، وضرائب، ومؤسسات مالية، وحشد من المنظمات التعليمية، كان العرب مشتتين وغير متفقين، يقودهم وجهاء فقراء سياسيًا. وكانوا لا يعرفون أين يقفون من الانتداب البريطاني.... وكان التنافس بينهم على أشده" (Hudson, 1989, p. 254.)

كان هناك هدنة بين الطرفين أوجدتها هبة البراق 1929 التي أسفرت عن تحالف مؤقت بين المختلفين عام 1930. وما أن هدأت الأوضاع قليلًا إلا وثارت من جديد، حين أراد المجلسيون عقد مؤتمرًا إسلاميًا في القدس. الأمر الذي أغضب النشاشيبي، وشن هو وأنصاره هجوماً على المجلسية. (محافظة، علي، 1981، ص28.).

أججت الإدارة البريطانية التنافس بين الأسرتين، عندما أعلنت نيتها على عقد انتخابات بلدية في البلاد سنة 1934 فاعتزم المجلسية التخلص من النشاشيبي وإسقاطه عن رئاسة المجلس، واتفقوا على ذلك الأمر مع الدكتور حسين الخالدي، وجماعته. فتشكلت جبهة قوية، مكنت الدكتور الخالدي من الفوز في رئاسة المجلس. وقد بذل المفتي، وأنصاره جهداً كبيراً، تكلل بالنجاح(دروزة، محمد عزة، 1959، ص177.).

عبرت الصحيفة عن موقفها حينما وقفت إلى صف المعارضة. فقد أوردت بأن انشقاق أسرة الخالدي عن المعارضة وانسياقها في تيار المجلسيين

خصومها في الأمس، أمر غير صحي ثم الوقوف من اليهود وقوف المستجدي عطفهم المتطلع إلى أصواتهم! ويتساءل المقال هل حسين بك الخالدي هو مرشح الحاج أمين الحسني أم لا؟ وبعد التشكيك في ولائه للمجلسيين فإن المقال يخلص إلى نتيجة إلى أن ترشيح الدكتور الخالدي كان حسينيًا مجلسيًا لا مهبط فيه لشك أو لشبه شك. ويتساءل المقال لماذا ينكر المجلسيون هذه الصلة؟ فيصل إلى نتيجة مفادها أنه بسبب عداء الحاج أمين الحسيني لليهود ومحاربته إياهم وهم الذين يملكون 120 صوتا في منطقة عميد المعارضة؟ (صحيفة فلسطين، 18 أيلول 1934 ص1). كانت الأخبار التي تعلقت بشؤون البلدية الإدارية هي النافذة التي يمكن من خلالها الاطلاع على اتجاهات الصحيفة، فيما تعلق بعلاقتها بهذا الخط أو ذاك. فدلّت الأخبار المنشورة على أن المجلسيين كانوا يعملون على الوقوف بوجه الأطماع اليهودية في القدس، فتحت عنوان (انتخابات القدس وأثرها السياسي) جاء "أن المجلسية كانوا يرفضون وجود المجلس البلدي من أساسه. ويفضلون الاتحاد مع المعارضة لتشكيل جبهة مقاومة داخلية تقف في وجه الحكومة البريطانية واليهود" وبالرغم مما ورد في المقال السابق من سعي من جهة المجلسيين لإعلاء شأن المقاومة والحد من تغول الإدارة البريطانية واليهود على بلدية القدس، فإن الصحيفة أصرّت على الوقوف إلى صف المعارضة حيث تنهي المقال بالقول: إن المعارضة بزعامة راغب بك النشاشيبي هي إيجابية أكثر من المجلسيين (صحيفة فلسطين، 21 أيلول 1934 ص1)؟! وقد استمرت الصحيفة في التجييش ضد المجلسيين وهذا ما أظهره أحد المقالات الذي فاضل بين الطرفين وأكد على أن المجلسيين غرروا بحسين بك الخالدي حينما دفعوه للترشح لرئاسة البلدية ضد راغب بك النشاشيبي، رغم أنه ليس ندًا له، حيث يرى الكاتب أن الامور محسومة لمصلحة النشاشيبي(صحيفة فلسطين، 21 أيلول 1934 ص2).

انعكست الخلافات على أخبار الانتخابات لرئاسة البلدية بقوة، ففي مقال وسم بـ"حقائق في الغربال" كانت الصحيفة تقدم نصائح تصب في وأد الخلاف بشأن الانتخابات للمرشحين(صحيفة فلسطين، 22 أيلول 1934 ص1) ولكنها عملت على تقديم المعارضة على غيرها. فانتقدت تصرف المجلسية حين أدخلوا أحوال المرشحين ومزاياهم إلى المسجد الاقصى وهو أمر مستنكر بالنسبة للجميع(صحيفة فلسطين، 22 أيلول 1934 ص5).

ناورت الصحيفة في مسألة تقديم راغب النشاشيبي على غيره غير مرة، فأدرجت تحت أحد العناوين البرّاقة "جرائم راغب بك النشاشيبي" ما يرفع من شأنه ويقلل من شأن غيره، فغازلته بالقول: إن الجرائم التي اقترفها هي مواقفه المعترضة على سياسة اليهود في القدس(صحيفة فلسطين، 29 أيلول 1934 ص1). ولم يتوقف الأمر هنا بل ادعت الصحيفة أن خسارة النشاشيبي ما كانت لتحدث لولا كرهه لليهود ومواقفه المتشددة منهم. كما أنها كانت تغمز في وطنية الخالدي وعلاقته باليهود، وادعت بأنه لولا أن اليهود رأوا فيه الرجل المتعاون معهم لما نجح في خطف مقعد رئيس البلدية. فقد نقلت عن الصحيفة اليهودية "دوارهايوم" كما ادعت، بأنها كانت سعيدة بفوز الخالدي الذي كان نجاحه يعني سقوط السياسة المعادية لليهود. وختمت الصحيفة حديثها ذاك، بأن هناك إشاعة تتحدث عن تنصيب رئيس بلدية بالتعيين من الإنجليز، إلا أن اليهود عارضوا لأنهم يريدون أن يكون الرئيس منهم(صحيفة فلسطين، 29 أيلول 1934 ص1).

ظلت الصحيفة تشكك بمواقف الخالدي من الوجود اليهودي والانجليزي في فلسطين عامة. وحاولت أن تشيع بأنه شخصية ضعيفة ولن يتمكن من الوقوف بوجه الإدارة البريطانية أو الطموحات اليهودية. فكانت تصطنع عناوين جذّابة لشد القارئ لتمرير أفكارها إليه. فتحت عنوان "الإنجليز يستولون على بلدية القدس" أوردت بأن الإدارة البريطانية قررت تعيين موظف انجليزي للإشراف على أعمال البلدية، وسيكون له الحق في الإشراف على جميع أعمال البلديات الأخرى. وكأنها إشارة من الصحيفة إلى أنه عندما ذهب راغب النشاشيبي، تمكن الانجليز من السيطرة على مقاليد الأمور في البلدية(صحيفة فلسطين، 29 أيلول 1934 ص1). كما يبدو أن الصحيفة أرادت أن ترسل لقارئها بأن بريطانيا كانت تكتفي بوجود النشاشيبي عن الإشراف المباشر على شؤون البلدية بسبب قوته ورفضه أوامر الحكومة. ولكن الأمر ثبت خلاف ما أرادته الصحيفة وروّجت له. فالموظف الذي أرادت الإدارة البريطانية تعيينه جاء بسبب فوز الخالدي برئاسة البلدية، فأرادت حكومة الإدارة البريطانية أن تحد من تحركات الخالدي وأعماله. حيث ثبت لاحقًا بأنه كان وطنيًا بامتياز وقد شغلته القضايا الوطنية أكثر من المنصب.

لم تتوانَ الصحيفة عن مهاجمة رئيس البلدية الخالدي أينما ورد الخبر عنه. فقد ورد فيها مقال بعنوان "رأينا في انتخابات بلدية القدس"، أن الخالدي كان مرشحًا مجلسيًا صرفًا" وأعلنت بأنها لم تلتزم الحياد الذي كانت تدعيه بل أنها كانت تقف إلى جانب النشاشيبي في الانتخابات، وقالت إن المصلحة الوطنية كانت تقتضي أن يقوم كل ناخب بإعطاء صوته إلى راغب النشاشيبي ولكن الدعاية التي استخدمت والأكاذيب التي أذيعت من قبل جماعة الخالدي مكنته من النجاح كما زعمت الصحيفة(صحيفة فلسطين، 29 أيلول 1934 ص5، العدد 182- 2755). وحصرت أهم أسباب نجاح الخالدي بـ: الدعاية التي بثها له المجلسيون في المساجد ضد أنصاره. وارتباط مصالح كثير من الناخبين بدائرة الأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى التي يسيطر عليها المجلسيون. واشتراك عدد كبير من مأموري الأوقاف وأئمة المساجد وموظفي المجلس الإسلامي وأبناء عائلة الحسيني في المعركة الانتخابية. وتشجيعهم للناخبين للإقبال على انتخاب الخالدي. وتدخّل سماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بالانتخابات لصالح الخالدي. وأنهت الصحيفة ادعاءها ذاك، بأنه لولا أصوات اليهود التي صبّت لصالح الدكتور الخالدي صبًا وكانت هي الفيصل في الانتخابات، لما تمكن من الفوز(صحيفة فلسطين، 29 أيلول 1934 ص5).

حافظت الصحيفة على سمتها في التحامل على الدكتور الخالدي، وتعظيم شأن النشاشيبي. ويُعد هذا الأمر خروجا على النهج الصحفي الذي يتوخى

العدل والوصول إلى المعلومة الصادقة. ففي أحد المقالات التي نشرت في الشأن ذاته، تجاوزت الصحيفة أدبيات العمل الصحفي حين أعلنت تحت عنوان "من سيكون رئيس بلدية القدس "بأن انهزام راغب بك النشاشيبي سبب أزمة من سيكون الرئيس، وأن خسارته في الانتخابات جعلت من اليهود أكثرية سكانية في المدينة!. فأصبحوا أكبر الطوائف في العاصمة!، وهذا سينعكس بدوره على تمثيلهم في المجلس حيث يتساوى مناديهم الستة بعدد المندوبين المسلمين والمسيحيين معًا"(صحيفة فلسطين، 4 تشرين الأول 1934 ص1). وبعد أن قامت بذاك التحليل غير المنطقي، وصلت إلى نتيجة مفادها أنه إذا انتخب الرئيس من المجلس فسيكون يهوديًا ما دام العرب غير متحدين قط في هذا الموضوع، فدعت إلى أن يكون الرئيس تعيينا وليس انتخابا حتى تضمن بأنه سيكون عربيًا لأن بريطانيا تدرك الحقيقة بأن العرب هم الأكثر عددًا في المدينة(صحيفة فلسطين، 4 تشرين الأول 1934 ص1). واستغربت الصحيفة في مقال آخر عنوانه "راغب بك والصحف العربية.." لماذا تقف هذه الصحف ضد النشاشيبي وهو الذي كان ضد اليهود. رغم أنها لم تتأخر عن الطعن في الدكتور الخالدي، لأنه أشار في خطاب له بإمكانية التعاون مع جميع سكان القدس دون أقل اعتبار لاختلاف الأجناس والمذاهب والأديان، وتساءلت الصحيفة منكرة ومشككة بمعنى هذه التصريحات. فهل هي مؤشر لنية العرب التعاون مع اليهود(صحيفة فلسطين، 4 تشرين الأول 1934 ص1، وصحيفة فلسطين، 6 تشرين الأول 1934 ص6).

ظلت الإدارة البريطانية متشككة في نوايا الخالدي وأنه يحسب على خط المجلسيين الذين كانوا يرفضون الوجود اليهودي برمته، لذا لم تترك لهم ساحة المجلس فارغة دون حسيب أو رقيب، فقامت بتعيين موظف إنجليزي ليساعد رئيس البلدية في عمله، وعرفت وظيفته باسم "كاتب المدينة Town clerk"(صحيفة فلسطين، 14 كانون الأول 1934 ص5). وقامت الصحيفة بنقل معلومة وردت في صحيفة الجامعة الإسلامية، تحدثت عن تلك الوظيفة وجاء فيها: أن وظيفة "كاتب المدينة" ما هي إلا رئاسة بلدية بطريقة مختلفة فهي اسم بسيط وسيطرة تامة على الأعمال، وختمت الصحيفة المقال بمقولة عقلانية حقيقية تفسّر حال العرب في كل زمن وحين فقالت "إن الحكومة العالمة بنفسيتنا، وبكوننا أسرى الألقاب، وصرعى المظاهر الفارغة قد أعدّت لهذا الموظف اسما بسيطًا وهو كاتب المدينة، لتترك لنا الاستمتاع بالقشور والألقاب، ولنفسها في شخص ذلك الموظف كل تسلط واستيعاب لسائر الأعمال(صحيفة فلسطين، 21 كانون الأول 1934 ص1). واستغلت الصحيفة كل حادثة لتؤكد على حسن إدارة النشاشيبي ونجاعتها وأن اليهود قاوموا وجوده لأنه كان ضد الأماني اليهودية، فنقلت عن (هآرتس) كما ادعت قولها" أن النشاشيبي استعمل نفوذه بصفته رئيس بلدية مدينة أكثر سكانها من اليهود في أعمال سياسية ضد الأكثرية اليهودية وضد يهود العالم أجمع وضد أمانيهم لذا كان لا بد من أن يسقطوه ويأتوا بالدكتور الخالدي غير المتشدد تجاه اليهود والذي يبتعد عن الخلط بين الشأن السياسي والإدارة، واستغلال منصبه لتحقيق مآربه السياسية، ووضع حدا للإهمال في أعمال البلدية. وأن اليهودي "الأدون "دانيال أوستر Daniel Auster " قابل الدكتور الخالدي وهنأ كل منهما الآخر على تعيينه.(صحيفة فلسطين، 22 كانون الثاني 1934 ص1).

ظلت الصحيفة تلمز في قناة رئيس البلدية الخالدي وتحاول أن تبيّن بأنه أقرب إلى اليهود من العرب مقارنة براغب النشاشيبي الذي فشل في الانتخابات فجاء في إحدى صفحاتها بأن الأدون أوستر، الذي انتخب كنائب لرئيس بلدية القدس تحدث لأحد مكاتبي الصحف اليهودية مادحًا رئيس البلدية وعدله مع الأعضاء اليهود بل مع اليهود في القدس عمومًا، فهو لا يرجح كفة قرار الأعضاء العرب على قرار الأعضاء اليهود، بل العكس هو الصحيح، وإن معظم الوظائف الشاغرة في البلدية يعين فيها يهود(صحيفة فلسطين، 4 أيلول 1935 ص1). الأمر الذي دفع بالرئيس الخالدي إلى الرد على الصحيفة باقتضاب نافيًا الاتهامات التي كانت تكيلها له. وهذا ما أكده مقال بعنوان "ثمن كرسي رئاسة بلدية القدس" وكانت النتيجة أن الدكتور الخالدي بنظر الصحيفة: متآمر مع اليهود ضد أبناء شعبه، وأنه لو لم يكن كذلك لما نجح في انتخابات رئاسة البلدية أصلًا(صحيفة فلسطين، 11 أيلول 1935 ص2).

تطور الوعي، والتغير في صياغة الخبر.

أدركت الإدارة البريطانية بأن مجلس بلدية القدس هو شكل مصغّر لعموم فلسطين، فإذا ما تمكنت من تهيئته ليكون خاضعًا للصهيونية، فإنها ستتمكن من إخضاع فلسطين برمتها لها. فقامت بتعديل نظام مجلس بلدي القدس سنة 1934 فقامت بزيادة نسبة الأعضاء من اليهود على حساب عدد الأعضاء العرب، فأصبح المجلس مكون من ستة أعضاء من العرب (مسلمين ومسيحيين)، ويقابلهم سته أعضاء من اليهود. وهكذا ارتفعت نسبة اليهود إلى النصف(Hyman, 1971, p. 1470). وإلى جانب ذلك كان اليهود قد شكلوا (مجلس الجالية اليهودية) الذي اهتم بقضايا اليهود أي بمثابة بلدية ظل(Hyman, 1971, p. 1470- 1471).

ترتب على الأمر السابق بأن يأتي جميع الأعضاء السابقين عن طريق الانتخاب، إلا أن قانون البلديات منح الحكومة البريطانية في فلسطين حق تعيين عضوين إضافيين(Hyman, 1971, p. 1476). وبهذه المناسبة قامت الصحيفة بتتبع الأخبار التي كانت تتداولها الجرائد الموالية لليهود والانجليز لتطّلع على كل جديد، فنقلت خبرًا عن الصحيفة الهندية " ذا جويش أفوكيت The Jewish advocate" التي تصدر في بومبي خبرًا قال: إن اليهود يطالبون بأن يكون الرئيس منهم لأن عدد أعضائهم ستة في المجلس وأن عددهم في المدينة ومساهماتهم في تطويرها أيضًا تعادل ما يفعله القسمان الآخران (مسلمين ومسيحيين)، وأن الأمر الآن منوط بالمندوب السامي(صحيفة فلسطين، 18 كانون الأول 1934 ص1).

شجع القانون الجديد اليهود للمطالبة بمنصب الرئيس وأنه أصبح حقا لهم بعد التعديلات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة البريطانية والتي رفعت من نسبة تمثيلهم في المجلس. فقد ضغطوا على المندوب السامي ليلتقوا به ويحثوه على تعيين رئيس بلدية القدس ليكون منهم، إلا أنه رفض المقابلة حتى تنتهي قضية انتخابات البلدية(صحيفة فلسطين، 18 كانون الأول 1934 ص6). وقد ركزت الصحيفة على هذا الأمر أينما ورد خبره. فقد رصدت عنوانا في صحيفة "التايمز Times"يقول بأن قضية رئاسة بلدية القدس وصلت إلى مجلس العموم البريطاني. وقد جاء بأن التايمز نشرت في عددها السابع الجاري نصوص الأسئلة التي ألقاها أحد النواب الصهاينة في مجلس العموم البريطاني على وزير المستعمرات. واعترض على أن يكون الرئيس من العرب، ولكن رد الوزير كان واضحًا حين أكد بأنه يثق باختيار المندوب السامي(صحيفة فلسطين، 21 شباط 1935 ص1).

لم تتوقف مطالبة اليهود برئاسة البلدية عن طريق الانتخابات بل أرادوها بكل الوسائل والطرق. حيث قدم وفد عن الهيئات اليهودية في القدس مذكرة يطلب فيها تعيين رئيس يهودي لبلدية القدس، وذلك بغض النظر عن نتائج الانتخابات(صحيفة فلسطين، 26 كانون الأول 1934 ص2).

خبر المطالبة بمنصب الرئيس:

يبدو أن الصحيفة استدركت على نفسها هجومها غير المبرر على الرئيس الخالدي. فأعادت النظر في مسألة وقوفها المطلق إلى جانب النشاشيبي، وأن عداوتها للخالدي إنما تصب في خدمة اليهود. فقررت تغيير سياستها تلك. فتحت عنوان "اليهود في القدس" أوردت : أن اليهود يجدّون في أعمالهم ويسعون إلى بسط نفوذهم في القدس، وأن قوتهم اليوم في المدينة هي غير قوتهم فيها سابقًا، وليس من القليل أن يكون لهم نصف الأعضاء وأن يكونوا كلهم متحدين في الشعور والتفكير والعمل بعكس الأعضاء العرب المتنافرين الذين لا ترتبط أسبابهم بأسباب بعضهم الآخر، وأن اليهود سيتخذون من بلدية القدس ميدانًا جديدًا لجهودهم ولم شملهم، وما هذا بعسير عليهم ما دام العرب محتربين بعضهم ضد بعض، لاهين بالرخيص من المصالح الشخصية، عن الثمين من المصالح العامة(صحيفة فلسطين، 23 كانون الثاني 1934 ص7).

أوردت الصحيفة بأن الأعضاء العرب غيروا من سياستهم في المجلس البلدي. فقد ورد على لسان أحد أعضاء المجلس البلدي العرب وهو حسن صدقي الدجاني وتحت عنوان "بلدية القدس ونفوذ اليهود" بأن إدارة المجلس البلدي لم تعد كما كانت في الماضي بل أصبحت بيد اليهود....الخ. ويضرب الكاتب مثلا على حالة "الأدون كوخ" وهو مهندس في بلدية القدس والذي تم إقالته من البلدية، فقام برفع قضية عليها وكسب مبلغ 370 جنيها. فتعلق الصحيفة قائلة: بان أقل ما يمكن أن يفعله المجلس هو استئناف الحكم ولكن اليهود رفضوا، وأيدهم بعض أعضاء العرب في المجلس(صحيفة فلسطين، 14 أيلول 1935 ص1).

لعل الصحيفة أدركت بعد سنة 1934، بأنها كانت تلقي تهمها جزافًا على الدكتور الخالدي حين اتهمته بالاصطفاف إلى جانب اليهود. لذا بدأت تورد في صفحاتها الأخبار التي تبيّن خلاف ذلك. فقد أبرزت مواقفه الحازمة تجاه الأعضاء اليهود في المجلس ومثال ذلك ما جاء تحت عنوان: " رئيس بلدية القدس يصفع اليهود" حيث ادعت الصحيفة أنها نقلت عن "البالستين بوست Palestine post" خبرا مفاده أن الأدون (بن زفي) أحد أعضاء المجلس البلدي اليهود نيابة عن نفسه وعن الأعضاء اليهود هاجم رئيس البلدية لأنه يشترك في اللجنة العربية العليا التي تحارب اليهود، إلا أن الرئيس الخالدي قاطعه بخشونة وقال له": إنه لا يسمح له بالتكلم عن السياسة وأنه رئيس بلدية شيء ورئيس حزب سياسي شيء آخر" وإن لم يسكت فسوف يلغي الجلسة، فسكتوا طائعين(صحيفة فلسطين، 16 أيار 1936 ص6).

قدمت الصحيفة نصائح إلى الرئيس الخالدي محذرة إياه من مغبة إشراك العمل السياسي بالعمل الاجتماعي البلدي، وأنه إذا فعل فإنه سيلاقي المصير الذي لاقاه من سبقه من رؤوساء البلديات السابقين. فقالت تحت عنوان "رئيس بلدية القدس والوفد العربي" والمنقول كما ادعت عن "صحيفة دوارهايوم" بأن الدكتور الخالدي سيشترك في الوفد العربي المسافر إلى لندن بدعوة من وزير المستعمرات للمفاوضة في أمر المجلس التشريعي وشؤون سياسية أخرى. فاستعرضت الصحيفة بدورها، مصير رؤساء بلدية القدس الذين وقفوا ضد اليهود وكيف أطيح بهم، وإذا ما أصر الخالدي على موقفه للسفر إلى لندن فإن اليهود سيطيحون به... (صحيفة فلسطين، 8 نيسان 1936 ص2).

أظهرت الصحيفة مواقف الرئيس الخالدي المتشددة تجاه اليهود. فقد عرضت مطالبة اليهود بمزيد من الصلاحيات في شأن البلدية، وهذا ما تم الاتفاق عليه مع المندوب السامي كما ادعى اليهود، ولكن الخالدي نفى علمه بهذا الاتفاق على الاطلاق. بل منذ بدأت أحداث إضراب 1936 لم يعد يستشير النائب اليهودي أوستر، وأصبح الأخير لا يجد له عملا في دار البلدية (صحيفة فلسطين، 29 كانون الأول 1936 ص4).

أبرزت الصحيفة الأخبار التي تبين بأن الوجود اليهودي في المجلس أصبح يشكل عبئًا عليه. وأكدت بأنه حينما كان اليهود أقلية كانت الأمور تسير بكل يسر وسهولة ولكن حين أصبحوا مساويين للعرب تعطلت الأعمال (صحيفة فلسطين، 6 أيار 1937، ص1).

لم تدّخر الصحيفة جهدًا في الدفاع عن الدكتور الخالدي حين تم اعتقاله من قبل الإدارة البريطانية. فقد أوردت محذرة بأن منصبه أصبح شاغرًا وأن اليهود يسعون في الليل والنهار ليكون الأدون أوستر رئيسًا للبلدية بدلا منه(صحيفة فلسطين، 8 تشرين الأول 1937، ص1). كما وجهت دعوة تحت عنوان "حقوق العرب في بلدية القدس" للأعضاء العرب الأربعة الباقين في المجلس بعد اعتقال الدكتور الخالدي، واعتقال السيد ابراهيم درويش أحد الأعضاء العرب، أن لا يقدموا استقالاتهم من المجلس(صحيفة فلسطين، 13 تشرين الأول 1937، ص1). وظلت الصحيفة تحث الحكومة على أن تفرّق

في خصومتها مع الدكتور الخالدي الرئيس السياسي من جهة، وصاحب الحق في رئاسة المجلس البلدي من جهة أخرى، فلا تمنع صرف راتبه لأنه منتخب انتخابًا حرًا من قبل الناس وليس تعيينا من قبل الحكومة.. (صحيفة فلسطين، 27 شباط 1937، ص1، 6). كما حثت الأعضاء العرب على الضغط على الحاكم العام للقدس ليقوم بتعيين عضوين مسلمين في المجلس البلدي تعيينًا مؤقتًا، لحفظ التوازن مع الأعضاء اليهود، ويكون أحدهما عضوا بديلًا عن إبراهيم أفندي حتى يعود، والآخر عن وكالة سعادة الرئيس حتى يعود أيضًا(صحيفة فلسطين، 13 تشرين الأول 1937، ص1، 3. وصحيفة فلسطين، 14 تشرين الأول، 1937، ص1).

اعترضت الصحيفة على تعيين الأدون أوستر ليكون رئيسًا للبلدية وبراتب كامل (1100) جنيه سنوي كما هو حال الرئيس المنتخب، وقالت إنه لا يحق للحكومة تعيين يهودي في مدينة أكثرية أهلها من المسلمين. كما أوردت بأن الأعضاء العرب لم يعودوا ملتزمين بحضور الجلسات بسبب الأحداث التي جرت مع الخالدي ودرويش، الأمر الذي استغله اليهود فتصرفوا بالمجلس كأنه لا يوجد غيرهم، فوظفوا عمالا من اليهود، وأعطوا المشاريع لليهود. فاستدعى حاكم القدس الأعضاء العرب وأقنعهم بالعودة إلى المجلس ووعدهم بالحل(صحيفة فلسطين، 23 حزيران 1938، ص1). وقد تم الاجتماع بالفعل، وأبلغهم قرار المندوب السامي، وهو أن تعود الأمور كما كانت عليه قبل اعتقال الدكتور الخالدي أي ستة أعضاء من العرب. وأن يكون الرئيس مسلمًا مع إبقاء الوضعية بين الرئيس ونائبه اليهودي على ما كانت عليه. وأن يعين "السيد ناثان Mr. Nathan" كاتبًا للمدينة إلى أن يعين موظف خاص لهذه الوظيفة من انجلترا(صحيفة فلسطين، 22 تموز 1938، ص1).

حاولت الإدارة البريطانية أن تحافظ على شكل المجلس البلدي كما كان زمن الدكتور حسين الخالدي فقامت بعرض منصب رئيس البلدية على القانوني (مصطفى بك الخالدي) إلا أنه رفض في حينها(صحيفة فلسطين، 20 آب 1938، ص1) وهو الأمر الذي دفع العرب إلى التلويح بالاستقالة وأنهم لن يحضروا أية جلسة قادمة لأن اليهود أكثرية في المجلس، إذا لم تقم الحكومة بتعيين عضو عربي سادس بدلًا من العضو المتغيب(صحيفة فلسطين، 9 تموز 1939، ص2).

كادت أخبار المجلس البلدي أن تختفي من صفحات الصحيفة مع مطلع العام 1940 بسبب أحداث الحرب العالمية الثانية وانشغال الناس بتلك الأخبار، إلا من النزر اليسير وما كان ضروريًا من وجهة نظر الصحيفة. فقد ورد بأن الحكومة قامت بتعيين السيد مصطفى بك الخالدي بعد أن أقنعته ليكون رئيسًا للبلدية رغم تدهور أحواله الصحية، ولكنه ما لبث إلا أن أعلن بأنه سيقوم بتقديم استقالته من البلدية للسبب ذاته، وأن الأنظار تتجه للسيد موسى العلمي ليكون بديلًا له(صحيفة فلسطين، 24 أيلول 1943، ص2).

سعى اليهود حثيثًا للسيطرة على منصب رئيس البلدية وإخراجه من يد العرب. فاستخدموا ما توفر لديهم من وسائل للتشهير بالرئيس العربي بغض النظر عمن هو، وقد شكل هذا الأمر هاجسًا بالنسبة لهم. فإذا ما تمكن اليهودي المهاجر الغريب، من السيطرة على قمة السلطة في مدينة القدس، فقد حقق حلمه المنشود. ومن هنا فقد كانوا يتصيدون لرؤساء البلديات العرب أخطاءهم، ويعدّون عليهم أنفاسهم. ومثال ذلك حينما احتج الاعضاء اليهود على أن رئيس البلدية حضر مؤتمر كان من قراراته: معارضة الهجرة اليهودية، والوقوف في وجه بيع الأراضي لليهود، وأن اليهود هم أعداء الأمة. فرأى اليهود بأن هذا الادعاء إنما هو محض افتراء ويردّونه باشمئزاز. وبما أن الرئيس هو رئيس مدينة مختلطة، يبلغ فيها اليهود ثلثي المجموع، فإنه لا يحق له حضور مثل هذا الاجتماع. فاحتجوا بشدة على ذلك، ورفضوا أن يكونوا معه في مجلس واحد، وأعلنوا انسحابهم من المجلس واحتفاظهم بحقهم في اتخاذ كل الوسائل التي يجدونها مناسبة. وقد استهجن الأعضاء العرب هذا التصريح واعتبروه تجاوزًا لا مبرر له ضد الرئيس، وحقوقه، وحرية رأيه الخاص (صحيفة فلسطين، 10 أذار 1944، ص1، 4).

ظل الأمر قائماً على ذلك حتى سنة 1944، عندما توفى الرئيس العربي مصطفى الخالدي، فقامت حكومة الاحتلال بتعيين نائبه اليهودي "أوستر" مكانه(صحيفة فلسطين، 31 آب 1944، ص1). وهذا الأمر وتّر الأجواء في المدينة حيث ورد خبر في الصحيفة بأن الأستاذ أنطون عطاالله أحد نواب رئيس البلدية وأحد أعضاء المجلس العرب، استمر في البحث في مسألة نيابة الرئيس وأن الأدون أوستر أصبح الآن يدير البلدية لحين تعيين رئيس عربي. وقد ورد بأنهم قابلوا السيد "كريج Mr. Craig" القائم بأعمال حاكم اللواء، وشرحوا له الوضع وأهمية الاحتفاظ بالحالة الراهنة. ووجوب السرعة في تعيين رئيس عربي (صحيفة فلسطين، 31 آب 1944، ص1).

اقترحت الإدارة البريطانية في القدس اتّباع طريق التناوب على رئاسة البلدية مرة كل سنتين، فيكون أول رئيس يهودياً والثاني عربياً والثالث بريطانياً (بالتعيين) وهو الشيء الذي أغضب الأعضاء العرب وعبروا عن ذلك بتقديم استقالة جماعية من المجلس(C.O733/456/2. 1944 District Commissioner's offices، Jerusalem، Report of Period، 1944 march). وقد بينت الصحيفة موقفها من الأحداث الجارية فضمن عنوان "حديث اليوم، رئاسة بلدية القدس" قالت:" بأنها قابلت الرئيس الخالدي حينما اشترك بمؤتمر رؤساء البلديات الرافض للوجود اليهودي، وأنه قال: لقد فنيت وليس بي فضل من قوة أتجمل بها على تحمل مسؤوليات منصبي ومشاكله، وكلما طلبت من السلطات إعفائي من هذا المنصب قيل لي إن في بقائي ما يحول دون إثارة أزمة نحن في غنى عنها... وها قد ثارت الأزمة التي كان يسعى الفقيد ليصون منها البلاد... ومع أن العرب لم يعترفوا بوعد بلفور ولا شأن لهم به، ومع ذلك فقد تعهد هذا الوعد بعدم المساس بحقوق العرب المدنية في البلاد وأبسط تلك الحقوق أن يحتفظ العرب برئاسة عاصمة بلادهم.

ونرجو أن لا تنام السلطات على تعيين أوستر بحجة الأكثرية التي هي من فرضتها على البلاد دون رضى أهلها(صحيفة فلسطين، 1 أيلول 1944، ص1).

أبلغ الأعضاء العرب في البلدية، المراجع الحكومية المسؤولة، بأنهم لن يعودوا إلى العمل في البلدية بعد انتهاء العطلة الصيفية، ما لم يخلف الرئيس الراحل رئيس عربي(صحيفة فلسطين، 5 أيلول 1944، ص1). وأوردت الصحيفة أن الصحف العبرية استغلت الأحداث المتعلقة بمنصب رئاسة البلدية. وكثفت مطالبتها ليكون منصب الرئيس من حق اليهود حيث ورد الآتي: إن الصحف اليهودية تطالب بأن يكون رئيس البلدية يهوديًا بحكم الأغلبية، على زعم أنهم يدفعون أكثر الضرائب الحكومية فيها. ومثال تلك الصحف، هي صحيفة "هابوكر HaBoker" التي ركزت على أن يكون الرئيس يهوديًا مرة، وعربيًا مرة أخرى وهو المبدأ الذي وعدت به الحكومة سابقًا، وقد جاء الآن دور تعيين الرئيس اليهودي(صحيفة فلسطين، 5 أيلول 1944، ص3). لم تهادن الصحيفة في شأن منصب رئاسة البلدية. فأوردت أخبارا كثيرة ظلت تذكر فيها الإدارة البريطانية بأن رئاسة بلدية القدس لم يبت بأمرها بعد، ولا يجوز تركها في مهب الريح فالشائعات الكثيرة التي تدور حولها أصبحت مقلقة(صحيفة فلسطين، 4 كانون الثاني، 1945، وصحيفة فلسطين، 7 كانون الثاني 1945، وصحيفة فلسطين، 15 أذار 1945، وصحيفة فلسطين، 18 أذار 1945). لذا قامت الحكومة باتخاذ قرارها في هذه المسألة. وقد نشرته الصحيفة ذاتها وهو: أن تكون رئاسة البلدية بالمناوبة، وهو نظام ثلاثي دوري، بحيث يملأ كرسي الرئاسة بالدور مدة سنة، عضو مسلم، فيهودي، فمسيحي، (على أن لا يكون الرئيس المسيحي بحكم الضرورة فلسطينيًا) ويعين عضوان بريطانيان في المجلس، بحيث يصبح المجلس مؤلفًا من ستة أعضاء من العرب وعضوين بريطانيين وستة أعضاء من اليهود ويظل هذا الترتيب معمولًا به حتى الوصول إلى مرحلة أخرى في نمو وإطراد الحكم الذاتي المحلي(صحيفة فلسطين، 22 أذار 1945، ص1). وقد اعترضت الصحيفة على هذا القرار بطريقة أدبية أنيقة فقالت: إن هذا القرار لهو خروج جديد على الكتاب الأبيض وإن هذه الترتيبات غير واقعية، فليس في فلسطين مسلمون ومسيحيون بل شعب واحد عربي، عرف بقوميته ولا يعرف بطائفيته، وما الحديث عن الحكم الذاتي إلا لون من ألوان إضاعة حقوق العرب، وقد خبر العرب في عهد الانتداب ألوانًا كثيرة من ألوان الحكم الذاتي، وحق تقرير المصير، ما زهّدهم في الحكم الذاتي، وفي كل دعوى من الدعاوى ترميهم بها الديمقراطيات، ولا تزال ترمي حتى صارت كل دعوى منها تتكسر على أختها في قلوب العرب، تكسر النصال على النصال(صحيفة فلسطين، 22 أذار 1945، ص1). وقد اعترض الأعضاء العرب على هذا القرار واعتبروه مجحفًا بحقهم. فقام كل من السادة " أنطون عطاالله نائب الرئيس، ونافذ الحسيني، وانسطاس حنانيا، وعادل جبر، وصبحي عبدالله الدجاني" بإبلاغ حاكم اللواء السيد "بولوك Bullouk" رفضهم للقرار، فطلب منهم كتابة الأسباب ليعرضها على فخامة المندوب السامي(صحيفة فلسطين، 24 اذار 1945، ص1، العدد 21- 5975). وحين لم يجدوا آذانًا صاغية لهم قاموا بمقاطعة المجلس وأصروا على مطالبهم، وتوقعت الصحيفة بأن المجلس يسير باتجاه الحل لا محالة(صحيفة فلسطين، 27 حزيران 1945، ص3. وصحيفة فلسطين، 11 تموز 1945).

استغلت الحكومة هذا الأمر فقامت بحل المجلس البلدي، وعينت بدلاً منه لجنة بلدية تألفت من رئيس وخمسة أعضاء جميعهم من الموظفين الإنجليز في تموز 1945(District Commissioner's offices. 1944 ،C.O733/456/2 ،Jerusalem ،Report of Period ،Aug 1945) فبعد أن تلا ممثل الحكومة على الحضور بيانها وأسباب رفضها من جميع الجهات "مسلمة ويهودية ومسيحية" قام بعدها بحل المجلس وتعيين لجنة بريطانية لإدارة المجلس، وتعيين لجنة أخرى للتحقيق في أسباب انهيار المجلس يرأسها السير "وليم فيتز جرالد William Fitzgerald" (صحيفة فلسطين، 12 تموز 1945، ص1). وظل الأمر على ذلك حتى انتهاء الانتداب البريطاني. وقد انحصرت مسؤولية المجلس البلدي المعين غالباً في توجيه سياسات الحكومة فيما يخص السكان وأعدادهم، والخدمات العامة. (العارف، عارف، المفصل، 1999ص479).

تقرير فيتزجرالد 1944:

قام المندوب السامي بتعيين لجنة للتحقيق في إدارة المجلس البلدي وعين عليها (السير فيتزجرالد) رئيس المحكمة العليا، للوقوف على ملابسات الأمر برمته، ومحاولة معالجة الوضع، بسبب الاستقالة الجماعية التي تقدم بها أعضاء المجلس العرب والتي تناولناها سابقًا. وجاءت النتائج كما يلي "استباعد احتمال التعاون بين العرب واليهود في العمل على تنفيذ قانون البلديات لسنة 1934. كما أوصى التقرير بأن تجزأ المدينة إلى جزئين بمساحات واسعة على أساس العدد السكاني بحيث يكون أحدهما يمثل الأول السكان اليهود، ويمثل الثاني السكان العرب. ويكون لكل قطاع مجلس بلدي ورئيس. كما اقترح التقرير زيادة أعضاء البلدية إلى أربعة وعشرين عضواً. وأشار إلى أن الهدف من التقسيم بالشكل السابق هو الغاء حجة العرب المعترضة على التقسيم. وذلك لتسهيل السماح لليهود الذين لا يملكون الجنسية الفلسطينية المشاركة في الانتخاب. (صحيفة الوقائع الفلسطينية، كانون أول، 1946). وقد رفض العرب ما جاء في ذاك التقرير، وكذلك فعل اليهود. وكان معلوماً أن هذا التقرير لم يكن ملزماً للحكومة بتطبيقه على الواقع (Al-Khalil, 1998, p. 24).

الخاتمة

دأبت الصحيفة على محاولات تنبيه إدارة الدولة المنتدبة عن سوء تصرفاتها، وعقم سياستها في مدينة القدس فيما تعلق بشأن المجلس البلدي وأعضائه. وقد مالت الصحيفة إلى الحق العربي ضد الادعاءات اليهودية والمحاولات البريطانية لخلق واقع جديد في مجلس بلدي المدينة. وحينما كانت الخلافات عربية - عربية تحزّبت الصحيفة إلى صف المعارضة في البداية، ثم ما لبثت أن استدركت على نفسها خطأ تصورها فانحازت إلى المقاومة العربية

الفلسطينية بشكل عام للوقوف في وجه المحاولات اليهودية للسيطرة على مجلس بلدي القدس. تدرجت محاباة الحكومة البريطانية في شأن تمكين الأعضاء اليهود من السيطرة على الوظائف الأولى في مجلس بلدي القدس، حيث كان وجود أولئك الأعضاء في المجلس يقتصر على العضوية وإثبات الحق والوجود في المدينة فقط، ثم تطورت طموحاتهم إلى المطالبة بمنصب نائب الرئيس ثم بمنصب الرئيس ذاته. وهذا ما لاحظته الصحيفة وعلقت عليه وحشدت الأراء والمقالات الكثيرة لتبين خطورته وتنبه الناس إلى العمل ضده حتى لا يقع ما لا يحمد عقباه. كما أدركت الصحيفة أن قضية الاستقالات المتكررة التي كان يمارسها الأعضاء اليهود في مجلس بلدي القدس إنما كانت خطوة مدروسة تدخل في باب الضغط على الحكومة البريطانية لحصد أكبر عدد ممكن من مقاعد المجلس البلدي والاستيلاء على وظائفه الأولى. وقد لمست الصحيفة بأن الإدارة البريطانية كانت تسير وفق خطة ممنهجة لتهيئة المجلس ليكون بيد اليهود وهو الأمر الذي سيسهل على الحركة الصهيونية التحكم في الشأن الديمغرافي والجغرافي لمدينة القدس. لم تألَ الصحيفة جهدًا في إيراد المقالات التي تحث الناس على التوجه إلى التسجيل للانتخابات لأنها أيقنت بأن هذه الخطوة هي الطريق التي تستخدمها إدارة الاحتلال البريطانية لتحسم أمر قرار في المجلس البلدي. ساعدت الصحيفة الأعضاء العرب في الضغط على الحكومة لتبني سياسة غير مهادنة لليهود وإن كان بالظاهر، وهو الأمر الذي اضطرها إلى أن تعين لجنة بلدية تألفت من رئيس وخمسة أعضاء جميعهم من الموظفين الإنجليز حتى نهاية الانتداب.

المصادروالمراجع

أبو عرفة، ع. (1985). *القدس تشكيل جديد للمدينة*، دراسة عن المخططات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس.

الحلبي، أ. (1993). *بلدية القدس العربية*. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.

العارف، ع. (1999). *المفصل في تاريخ القدس*. مطبعة المعارف، القدس.

جريس، س. (1981). *المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

دروزة، م. (1959). *القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها*. تاريخ ومذكرات وتعليقات، ج1، المكتبة العصرية، صيدا.

صبري، ب. (1982) *فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها*. 1914- 1920، جمعية الدراسات العربية، القدس.

صحيفة الوقائع الفلسطينية .كانون الأول، 1946.

صحيفة فلسطين. 23 حزيران 1938، 1(2)، 94-3857.

صحيفة فلسطين. 1 أيلول 1944، 1، 156-5807.

صحيفة فلسطين. 10 أذار 1944، 1(4)، 59-5710.

صحيفة فلسطين. 11 أيلول 1935، 2، 163-3047.

صحيفة فلسطين. 12 تموز 1945، 1، 114 6068.

صحيفة فلسطين. 13 تشرين الأول 1937، 1، 189 3655.

صحيفة فلسطين. 13 تشرين الأول 1937، 1(3)، 195-3661.

صحيفة فلسطين. 14 أيلول 1935، 1(7)، 166-3050.

صحيفة فلسطين. 14 تشرين الأول 1937، 1، 190-3656.

صحيفة فلسطين. 16 أيار 1936، 6، 66-3257.

صحيفة فلسطين. 20 آب 1938، 1، 138-3901.

صحيفة فلسطين. 21 شباط 1935، 1، 304-2877.

صحيفة فلسطين. 22 أذار 1945، 19- 5973.

صحيفة فلسطين. 22 أذار 1945، 1، 19-5973.

صحيفة فلسطين. 22 تموز 1938، 1، 119-3882.

صحيفة فلسطين. 22 كانون الثاني 1934، 1، 278-2851.

صحيفة فلسطين. 23 كانون الثاني 1934، 7، 279-2852.

صحيفة فلسطين. 24 اذار 1945، 1، 21-5975.

صحيفة فلسطين. 24 أيلول 1943، 2، 176-5523.

صحيفة فلسطين. 27 حزيران 1945، 3، 101-6055.

صحيفة فلسطين. 11 تموز 1945، 1، 113-6067.

صحيفة فلسطين. 27 شباط 1937، 1 (4)، 230-3696.

صحيفة فلسطين. 29 كانون الأول 1936، 4، 227-3418.

صحيفة فلسطين. 31 آب 1944، 1، 155-5806.
صحيفة فلسطين. 4 أيلول 1935، 1، 157-3042.
صحيفة فلسطين. 4 كانون الثاني، 1945، 258-5909.
صحيفة فلسطين. 7 كانون الثاني 1945، 261-5912.
صحيفة فلسطين. 15 أذار 1945، 13-5967.
صحيفة فلسطين. 18 أذار 1945، 16-5970.
صحيفة فلسطين. 5 أيلول 1944، 3، 159-5810.
صحيفة فلسطين. 5 أيلول 1944، 1، 159-5810.
صحيفة فلسطين. 6 أيار 1937، 1، 56-3522.
صحيفة فلسطين. 8 تشرين الأول 1937، 1، 185-3651.
صحيفة فلسطين. 8 نيسان 1936، 2، 32-3223.
صحيفة فلسطين. 9 تموز 1939، 2، 109-4097.
صحيفة فلسطين. 12 أيار 1934، 4، 62-2635.
صحيفة فلسطين. 14 كانون الأول 1934، 5، 247-2820.
صحيفة فلسطين. 18 أيلول 1934، 1، 172-2745.
صحيفة فلسطين. 18 كانون الأول 1934، 1، 250-2823.
صحيفة فلسطين. 18 كانون الأول 1934، 6، 250-2823.
صحيفة فلسطين. 21 أيلول 1934، 1، 175-2748.
صحيفة فلسطين. 21 أيلول 1934، 2، 175-2748.
صحيفة فلسطين. 21 كانون الأول 1934، 1، 253-2826.
صحيفة فلسطين. 22 أيلول 1934، 1، 176-2749.
صحيفة فلسطين. 22 أيلول 1934، 5، 176-2749.
صحيفة فلسطين. 23 أذار1930، 3، 19-1933.
صحيفة فلسطين. 25 آب 1934، 5، 152-2725.
صحيفة فلسطين. 26 أيار 1932، 5، 73-2031.
صحيفة فلسطين. 26 أيار 1934، 4، 74-2647.
صحيفة فلسطين. 26 كانون الأول 1934، 2، 257-2830.
صحيفة فلسطين. 28 أيلول 1930، 1، 165-1545.
صحيفة فلسطين. 28 نيسان 1934، 2، 50-2623.
صحيفة فلسطين. 29 أذار 1930، 3، 24-1404.
صحيفة فلسطين. 29 أيلول 1934، 1، 182-2755.
صحيفة فلسطين. 29 أيلول 1934، 5، 182-2755.
صحيفة فلسطين. 29 أيلول 1934، 5، 182-2755.
صحيفة فلسطين. 30 أذار 1930، 1، 25-1405.
صحيفة فلسطين. 4 تشرين الأول 1934، 1، 186-2759.
صحيفة فلسطين. 4 كانون الثاني1931، 2، 243-1623.
صحيفة فلسطين. 6 تشرين الأول 1934، 6، 188-2761.
صحيفة مرآة الشرق. آذار 1930، 688.
محافظة، ع. (1981). *الكوابح الاجتماعية للحركة الوطنية الفلسطينية*، المستقبل العربي، 4، 34، مركز دراسات الوحدة.

References

Al-Khalil, T. (1998). *Jerusalem from 1948 to 1967: A political survey* (3rd ed.). Amman.
C.O733/456/2. (1944). *District Commissioner's offices, Jerusalem, report of period, March 1944*.
C.O733/456/2. (1945). *District Commissioner's offices, Jerusalem, report of period, August 1945*.
Hadawi, J. (1970). *The Palestine Diary 1914–1945*. Palestine Research Center, Beirut.

Hudson, M. (1989). The transformation of Jerusalem. In A. Asali (Ed.), *Jerusalem in History* (pp. 123–145). Scorpion, Buckhurst Hill.

Hyman, C. (1971). Jerusalem under British rule. In *Encyclopedia Judaica* (Vol. 16, pp. 225–245). Keter Publishing House.

Sherman, A. (1997). *Mandate days: British lives in Palestine 1918–1948*. The John Hopkins University Press.

Abū Arafah, A., Al-Quds tashkīl jadīd lil-madīnah, dirāsah ʻan al-Mukhaṭṭaṭāt al-Isrāʾīlīyah li-tahwīd Madīnat al-Quds, Jamʻīyat al-Dirāsāt al-ʻArabīyah, al-Quds, 1985m.

al-Ḥalabī, Usāmah, Baladīyat al-Quds al-ʻArabīyah, al-Jamʻīyah al-Filasṭīnīyah al-Akādīmīyah lil-Shuʾūn al-Dawlīyah, al-Quds, 1993M.

al-ʻĀrif, ʻĀrif, al-Mufaṣṣal fī Tārīkh al-Quds, Maṭbaʻat al-Maʻārif, al-Quds, 1999M.

Jurays, Samīr, al-Mukhaṭṭaṭāt al-Ṣihyūnīyah, al-iḥtilāl, al-tahwīd, Muʾassasat al-Dirāsāt al-Filasṭīnīyah, Bayrūt, 1981M.

Darwazah, Muḥammad ʻAzzah, al-qaḍīyah al-Filasṭīnīyah fī mukhtalif marāḥilihā, Tārīkh wa-mudhakkirāt wa-taʻlīqāt, j1, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Ṣaydā, 1959m.

Ṣabrī, b (1982) Filasṭīn khilāl al-ḥarb al-ʻĀlamīyah al-ūlá wa-mā baʻdahā, 1914-1920, Jamʻīyat al-Dirāsāt al-ʻArabīyah, al-Quds

Ṣaḥīfat al-waqāʾiʻ al-Filasṭīnīyah ʻ1541 Kānūn awwal 1946

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 23 Ḥazīrān 1938, Ṣ 1, 2, al-ʻadad 94-3857.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 1 Aylūl 1944, ṣ1, al-ʻadad 156-5807.

aḥīfat Filasṭīn, 10 adhār 1944, Ṣ 1, ṣ4, al-ʻadad 59-5710.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 11 Aylūl 1935 Ṣ 2, al-ʻadad 163-3047.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 12 Tammūz 1945, Ṣ 1, al-ʻadad 114-6068.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 13 Tishrīn al-Awwal 1937, Ṣ 1, al-ʻadad 189-3655.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 13 Tishrīn al-Awwal 1937, Ṣ, 1, 3, al-ʻadad 195-3661.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 14 Aylūl 1935 Ṣ 1, wṣ 7, al-ʻadad 166-3050.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 14 Tishrīn al-Awwal 1937, Ṣ 1, al-ʻadad 190-3656.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 16 Ayyār 1936 Ṣ 6, al-ʻadad 66-3257.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 20 Āb 1938, Ṣ 1, al-ʻadad 138-3901.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 21 Shubāṭ 1935 Ṣ 1, al-ʻadad 304 2877.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 22 adhār 1945, al-ʻadad 19-5973.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 22 adhār 1945, Ṣ 1, al-ʻadad 19-5973.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 22 Tammūz 1938, Ṣ 1, al-ʻadad 119-3882.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 22 Kānūn al-Thānī 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 278-2851.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 23 Kānūn al-Thānī 1934 Ṣ 7, al-ʻadad 279-2852.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 24 adhār 1945, Ṣ 1, al-ʻadad 21-5975.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 24 Aylūl 1943, Ṣ 2, al-ʻadad 176-5523.

aḥīfat Filasṭīn, 27 Ḥazīrān 1945, Ṣ 3, al-ʻadad 101-6055.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 11 Tammūz 1945, al-ʻadad 113-6067.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 27 Shubāṭ 1937, Ṣ 1, 4, al-ʻadad 230-3696.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 29 Kānūn al-Awwal 1936 Ṣ 4, al-ʻadad 227-3418.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 31 Āb 1944, Ṣ 1, al-ʻadad 155-5806.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 4 Aylūl 1935 Ṣ 1, al-ʻadad 157-3042.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 4 Kānūn al-Thānī, 1945, al-ʻadad 258-5909.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 7 Kānūn al-Thānī 1945, al-ʻadad 261-5912.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 15 adhār 1945, al-ʻadad 13-5967.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 18 adhār 1945, al-ʻadad 16-5970.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 5 Aylūl 1944, Ṣ 3, al-ʻadad 159-5810.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 5 Aylūl 1944, ṣ1, al-ʻadad 159-5810.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 6 Ayyār 1937, Ṣ 1, al-ʻadad 56-3522.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 8 Tishrīn al-Awwal 1937, Ṣ 1, al-ʻadad 185-3651.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 8 Nīsān 1936 Ṣ 2, al-ʻadad 32-3223.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 9 Tammūz 1939, ṣ2, al-ʻadad 109-4097.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 12 Ayyār 1934 Ṣ 4, al-ʻadad 62-2635.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 14 Kānūn al-Awwal 1934 Ṣ 5, al-ʻadad 247-2820.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 18 Aylūl 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 172-2745.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 18 Kānūn al-Awwal 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 250-2823.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 18 Kānūn al-Awwal 1934 Ṣ 6, al-ʻadad 250-2823.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 21 Aylūl 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 175-2748.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 21 Aylūl 1934 Ṣ 2, al-ʻadad 175-2748.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 21 Kānūn al-Awwal 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 253-2826.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 22 Aylūl 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 176-2749.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 22 Aylūl 1934 Ṣ 5, al-ʻadad 176-2749.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 23 adhār 1930 Ṣ 3. al-ʻadad 19-1933.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 25 Āb 1934 Ṣ 5, al-ʻadad 152-2725.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 26 Ayyār 1932 Ṣ 5, al-ʻadad 73-2031.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 26 Ayyār 1934 Ṣ 4, al-ʻadad 74-2647.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 26 Kānūn al-Awwal 1934 Ṣ 2, al-ʻadad 257-2830.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 28 Aylūl 1930 Ṣ 1, al-ʻadad 165-1545.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 28 Nīsān 1934 Ṣ 2, al-ʻadad 50-2623.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 29 adhār 1930 Ṣ 3. al-ʻadad 24-1404.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 29 Aylūl 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 182-2755.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 29 Aylūl 1934 Ṣ 5, al-ʻadad 182-2755.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 29 Aylūl 1934 Ṣ 5, al-ʻadad 182-2755.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 30 adhār 1930 Ṣ 1. al-ʻadad 25-1405.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 4 Tishrīn al-Awwal 1934 Ṣ 1, al-ʻadad 186-2759.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 4 Kānūn al-Thānī 1931 Ṣ 2, al-ʻadad 243-1623.

Ṣaḥīfat Filasṭīn, 6 Tishrīn al-Awwal 1934 Ṣ 6, al-ʻadad 188-2761.

Ṣaḥīfat Mir'āt al-Sharq, ʻ688, 29 Ādhār 1930.

Muḥāfaẓat, ʻAlī – alkwābḥ al-ijtimāʻīyah lil-ḥarakah al-Waṭanīyah al-Filasṭīnīyah, al-mustaqbal al-ʻArabī, mj4, ʻ34, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʻArabīyah, 1981M.